الإسراع في إقرار الموازنة أبرز ما ناقشه في اجتماع لقياداته

التحالف الوطني: لابد من إنجاح المؤتمر الوطني وفق الدستور

بغداد/ المدى

شدد التحالف الوطني بزعامة إبراهيم الجعفري على ضرورة مواصلة اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني أعمالها وفقاً للدستور، وطالب بتعميم تجربة عقد جلسة مجلس الوزراء في البصرة على باقي المحافظات، كما دعا إلى ضرورة الإسراع بإقرار الموازنة العامة لعام ٢٠١٢.

وقال التحالف الوطني في بيان صدر على هامش اجتماع عقده مساء امس الاول الأربعاء، وتلقت "المدى" نسخة منه إنه "من الضروري مواصلة اللجنة التحضيرية أعمالها بروح إيجابية معتمدة الدستور قاعدة لإيجاد الحلول".

وأكدت اللجنة التحضيرية للاجتماع الوطني، أمس الاول الأربعاء ١٥ شباط ٢٠١٢، أن اجتماع الأحد المقبل سيناقش مشاكل السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، مشيرة إلى أنها ستنهي عملها خلال اجتماعين أو ثلاثة، فيما وصفت اجتماع أمس بـ"الإيجابي".

وكان رئيسا الجمهورية جلال طالباني والبرلمان أسامة النجيفي اتفقا خلال اجتماع عقد في محافظة السليمانية، في (٢٧ كانون الأول ٢٠١١)، على عقد مؤتمر وطني عام لجميع القوى السياسية لمعالجة القضايا المتعلقة بإدارة الحكم والدولة ووضع الحلول اللازمة لها، فيما رفض التحالف الوطني عقد المؤتمر في كردستان، مشدداً على ضرورة عقده ببغداد، ودعا إلى دعمه وإبعاد قضية نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي عن التسييس.

وفي سياق آخر، طالب التحالف الوطني بـ"الإسراع بإقرار الموازنة العامة للدولة بما يضمن الاستجابة لحاجات المواطنين وتحريك عجلة الاستثمار والخدمات".

يشار إلى أن الموازنة العامة للعام الحالي ٢٠١٢ تتم مناقشتها في مجلس النواب منذ أكثر من شهرين بعد أن أقرتها الحكومة العراقية في كانون الأول من العام ٢٠١١، فيما أنهى البرلمان القراءة الأولى لها.

وأعلن وزير المالية رافع العيساوي، في كانون الأول من العام الماضي ٢٠١١، عن إقرار الحكومة للموازنة العراقية لعام ٢٠١٢ التي بلغت ١١٧ تريليون دينار وبعجز بلغ ١٤ تريليون دينار، وباعتماد إنتاج مليونين و ٦٠٠ ألف برميل يومياً وبسعر ٨٥ دولارا للبرميل الواحد.

وأشاد التحالف بـ"مبادرة مجلس الوزراء بعقد جلسته في محافظة البصرة والقرارات البناءة التي أصدرها في توسيع صلاحيات المحافظات وحل مشاكلها وإطلاق المشاريع المتلكئة فيها"، داعياً إلى تعميمها على سائر المحافظات.

الى ذلك، دعا النائب الأول لرئيس مجلس النواب قصي السهيل الى إقرار الموازنة المالية للعام الحالي بالإضافة الى القوانين المتأخرة خلال اجتماعه مع اللجنة المالية البرلمانية.

وقال السهيل في بيان له أمس الخميس إن الإسراع بإقرار الموازنة المالية بات ضروريا، إذ أن العديد من المشاريع والدرجات الوظيفية متوقفة بسبب التأخر في إقرارها.

ودعا السهيل في الوقت نفسه الى تحديد سقوف زمنية لإرسال الموازنة ابتداء من موعد إرسالها من قبل الحكومة مروراً بمناقشتها في مجلس النواب والتصويت عليها من أجل عدم تكرار تأخير التصويت عليها في كل عام.

وشدد على وجوب تحديد الأولويات بالمناقلات المالية التي ينوي مجلس النواب القيام بها.

وأشار الى ضرورة تخصيص الوفرة المالية في الموازنة لمعالجة مرضى السرطان، للتكاليف الباهظة التي تتحملها عوائل المصابين بالمرض.

وعقد مجلس الوزراء جلسته الاعتيادية في (١٣ شباط ٢٠١٢) في محافظة البصرة وهي أول جلسة تعقد في محافظة غير العاصمة بغداد، فيما أكد رئيس الوزراء نوري المالكي أن هذه الخطوة تهدف إلى الانفتاح على جميع المحافظات ودعمها، كما ستشمل باقي المحافظات التي تشكو من مشاكل شبيهة، فيما اعتبر أن المشاكل التي تعاني منها البصرة تعرقل عمل الحكومة المركزية.

وقرر المجلس خلال الجلسة زيادة الصلاحيات التعاقدية لمحافظ البصرة، والسماح له بتخصيص جزء من أموال (البترودولار) لتشغيل عاطلين عن العمل من أبناء المحافظة، إضافة إلى صرف مبلغ ٣٠٠ مليار دينار سبق وان خصصها للبصرة مجلس النواب في العام الماضي ولم تصرف، فيما توالت مطالبات بعض المحافظات مجلس الوزراء بالإقدام على خطوة مماثلة منها ديالى والديوانية وذي قار.

يذكر أن العراق يعيش أزمة سياسية كبيرة هي الأولى بعد الانسحاب الأميركي، على خلفية إصدار مذكرة قبض بحق نائب رئيس الجمهورية القيادي في القائمة العراقية طارق الهاشمي، بعد اتهامه بدعم الإرهاب، وتقديم رئيس الوزراء نوري المالكي طلباً إلى البرلمان بسحب الثقة عن نائبه صالح المطلك القيادي في القائمة العراقية أيضاً، بعد وصف الأخير للمالكي بأنه "ديكتاتور لا يبني"، الأمر الذي دفع العراقية إلى تعليق عضويتها في مجلسي الوزراء والنواب، وتقديمها طلباً إلى البرلمان بحجب الثقة عن المالكي، قبل أن تقرر في (٢٩ كانون الثاني ٢٠١٢) العودة إلى جلسات مجلس النواب، فيما أعلنت في (٦ شباط ٢٠١٢) أن مكوناتها اتفقت على إنهاء مقاطعة مجلس الوزراء وعودة جميع وزرائه.

اللجنة تنتقد عدم تطبيق قوانين مكافحة الفساد

النزاهة البرلمانية تكشف قرب إغلاق مكاتب المفتشين في الوزارات!

بغداد/ المدى

كشفت لجنة النزاهة في مجلس النواب عن وجود توجه لدى الحكومة بإلغاء مكاتب المفتشين العموميين، واستبدالها بأخرى تابعة لهيئة النزاهة، في حين أرجعت التأخر في حسم ملفات الفساد الى المحاصصة الطائفية الموجودة في اغلب مؤسسات الدولة.

وقال مقرر اللجنة احمد العلواني في بيان تلقت (المدى) نسخة منه إن" اجتماعا عقد برئاسة الأمين العام لمجلس الوزراء علي العلاق مع أعضاء لجنة النزاهة النيابية وعدد من المدراء العامين في الدوائر القانونية بالوزارات ناقش موضوع قانون المفتشين العموميين وتقييم عملهم خلال الفترة الماضية".

وأضاف إنه" تمت مناقشة إمكانية إبقاء هذه المكاتب وهل أنها تقدم خدمة للبلد أو إن يصار إلى إلغائها"، كاشفا عن" وجود توجه بإلغائها كونها لم تقدم شيئا يذكر".

وأشار العلواني إلى أن" اللجنة التي تم تشكيلها من قبل مجلس الوزراء لتقييم عمل المفتشين هي التي ارتأت إلغاء هذه المكاتب وفتح مكاتب تفتيش في الوزارات على أن تكون تابعة لهيئة النزاهة ".

ولفت الى أن" جميع الآراء سترسل وسنأخذ الرأي المناسب بشأن إلغاء المكاتب أو ربطها بهيئة مستقلة أو بمجلس الوزراء أو تحويلها إلى مكاتب تابعة لهيئة النزاهة ".

وانتقدت الحكومة العراقية في وقت سابق، تقارير منظمة الشفافية الدولية بشأن الفساد، وقالت إنها ليست دقيقة وتستند إلى معلومات تصلها عن طريق شركات محلية وأجنبية أخفقت في تنفيذ مشاريع خدمية في العراق.

الى ذلك، قال عضو لجنة النزاهة النيابية عن كتلة وطنيون احمد الجبوري إن "السبب الرئيسي وراء تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي في مؤسسات الدولة هو الاعتماد على معيار الحزبية والطائفية والمحاصصة وليس الكفاءة" بحسب تعبيره.

وأضاف الجبوري في تصريح لوكالة كل العراق أن اللجنة تعمل بكل جهدها للكشف عن المفسدين وان هيئة النزاهة هي التي تستكمل هذه الملفات والتي تساهم في صنع القرار ضد المفسدين، مشيرا الى أن "الفساد أصبح الخطر الأول يليه الإرهاب في تخريب مؤسسات الدولة".

وبين أن" لجنة النزاهة قد شرعت الكثير من القوانين المهمة لكننا لم نر تطبيقها على ارض الواقع والسبب وراء ذلك هو طعن الحكومة بالفقرات التي توصي بتعيين رئيس هيئة النزاهة او رئيس ديوان الرقابة المالية".

يذكر ان هناك الكثير من ملفات فساد في انتظار النظر فيها منها ملف الطائرات الكندية وملف إعمار مدينتي الصدر والشعلة وملف أجهزة الكشف عن المتفجرات وملف المدارس الحديدية في وزارة التربية وملف العقدين الوهميين لوزارة الكهرباء وملف تجهيز الفنادق، وملف المستلزمات المدرسية في وزارة التربية، وملف الوحدات السكنية في الأهوار.

ويعد الفساد الإداري والمالي من المشاكل الرئيسية في البلاد وقد عجزت الحكومة عن وضع حلول ناجعة للقضاء على هذه الظاهرة بحسب مراقبين، وتشير تقارير منظمة الشفافية الدولية الى ان العراق يحتل مراتب متقدمة في قائمة الدول الأكثر فسادا بالعالم.

الحكومة تتفق مع قائد الجيش الإسلامي على الانضمام للمصالحة الوطنية

العدل: سجوننا مكتظة بالمعتقلين.. سنقلص عددها بعد العفو

بغداد/ المدى

أكدت وزارة العدل أنها قررت تقليل مراكز السجون في المحافظات العراقية بعد إقرار قانون العفو العام.

يأتي ذلك في وقت أعلنت مستشارية المصالحة الوطنية، انضمام احد القادة البارزين في تنظيم (الجيش الإسلامي في جنوب بغداد) الى مشروع المصالحة الوطنية، وهو ثاني قائد في تنظيم مسلح يعلن انضمامه للمصالحة خلال اقل من يومين.

وقال وكيل وزارة الداخلية في تصريح لوكالة الفرات نيوز إن" الوزارة تعتزم تقليل مراكز السجون في المحافظات بعد المباشرة في قانون العفو العام المقرر تشريعهُ من قبل مجلس النواب".

وأضاف إنهُ" يوجد اكتظاظ كبير في السجون العراقية بسبب الاعمال الإرهابية التي شهدتها البلاد منذ عام ٢٠٠٣ من قبل الأشخاص المجرمين".

مبيناً إن" هناك مراكز سجون تستوعب من ٥٠٠٠ ألف إلى ٧٠٠٠ ألف سجين في كل محافظة وهذا ما يعد كاهلا على الوزارة في صرف البالغ المالية الطائلة على هؤلاء النزلاء".

وكان التيار الصدري الذي يتزعمه مقتدى الصدر، قد اتهم قبل ثلاثة أيام، بعض الكتل السياسية(لم يسمها) بعرقلة عرض مقترح قانون العفو العام للقراءة الثانية، فيما أكد أن كتلا سياسية أخرى تحاول الحصول على مكاسب مقابل التصويت على مقترح القانون.

ويعد القانون احد بنود الاتفاق السياسي الذي مهد لتشكيل الحكومة العراقية، وبموجبه دعم التيار الصدري ترشيح المالكي لولاية ثانية.

وصوت مجلس النواب في أيلول الماضي على قانون العفو العام المثير للجدل الذي تقدمت به الكتلة الصدرية مبدئيا، على أن يحال إلى اللجنة القانونية لمعرفة مدى انسجام فقراته مع الدستور العراقي.

وتنص المادة الأولى من القانون على أن يعفى عفوا عاما وشاملا عن العراقيين (المدنيين والعسكريين) الموجودين داخل العراق وخارجه المحكومين بالإعدام أو السجن المؤبد أو المؤقت أو بالحبس سواء كانت أحكامهم حضورية أو غيابية اكتسبت الدرجة القطعية أو لم تكتسب.

وعلى صعيد آخر، قال ذكر مستشار رئيس الوزراء لشؤون المصالحة الوطنية عامر الخزاعي إن "القائد العسكري لتنظيم الجيش الإسلامي في مناطق جنوب بغداد انضم الى مشروع المصالحة الوطنية وقرر ترك العمل المسلح".

وبين الخزاعي انه التقى القائد العسكري للجيش الإسلامي في جنوب بغداد،صباح أمس الاول، وتمت موافقته خلال اللقاء على الانضمام لمشروع المصالحة الوطنية".

ورفض الخزاعي إعطاء اسم القائد العسكري للجيش الإسلامي في مناطق جنوب بغداد أو أي معلومات أخرى لأسباب قال إنها "أمنية"

ويأتي الإعلان عن انضمام القائد العسكري للجيش الإسلامي في مناطق جنوب بغداد بعد يوم واحد من إعلان الخزاعي انضمام احد المسؤولين البارزين في تنظيم (جيش الطريقة النقشبندية في العراق) إلى مشروع المصالحة الوطنية.

وتؤكد مستشارية المصالحة الوطنية أن عدم الإعلان عن اسم القائد العسكري لتنظيم الجيش الإسلامي في جنوب بغداد ومن قبله الامير العسكري العام لتنظيم جيش الطريقة النقشبندية جاء بسبب المخاوف من استهدافهما على يد الجماعات المسلحة كما حصل مع العديد من قادة الجماعات المسلحة الذين انضموا لمشروع المصالحة، آخرهم القيادي المنشق عن تنظيم القاعدة الملا ناظم الجبوري الذي اغتيل بعد أيام من عودته إلى بغداد من العاصمة الأردنية عمان. وقد اعتبر الخزاعي حادثة الاغتيال حينها بأنها مؤلمة للمصالحة الوطنية والفصائل المسلحة التي انضمت لمشروع المصالحة.

وكانت وزارة الدولة لشؤون المصالحة الوطنية ذكرت، في التاسع من حزيران ٢٠١١، قبل أن تتحول الى مستشارية في مجلس الوزراء بعد الترشيق الحكومي، أن سقف المصالحة مرفوع للعراقيين كافة إلا من استثنى نفسه أو استثناه الدستور، وفيما بينت أن الكثير من أفراد الفصائل المسلحة انضموا إلى مشروع المصالحة، كشفت عن أن قانون المساءلة والعدالة "لا يستثني من البعثيين إلا القليل".

دولة القانون يستبعد تطبيقها قبل اللجوء إلى اللامركزية

الصدريون: التهميش والإقصاء أوصلا المحافظات إلى طلب الفيدرالية!

بغداد/ المدى

ذكر النائب عن كتلة الأحرار المنضوية في التحالف الوطني عبد الأمير كسار أن سبب مطالبة المحافظات بإقامة أقاليم فيدرالية هو عدم إعطاء مجالسها الصلاحيات الكاملة.

وقال كسار في تصريح لوكالة كل العراق إن" سياسة التهميش التي تعاني منها المحافظات في الموازنات المالية دعت مجالس بعض المحافظات إلى اللجوء لإقامة أقاليم فيدرالية" مؤكدا أن" تفرد الحكومة المركزية في اتخاذ القرارات التي تخص المحافظات أثار استياءها، فضلا عن الاعتقالات العشوائية التي طالت البعض من ابناء المحافظات بين الحين والآخر".

وبين إن" الموازنة المالية لا توزع بالشكل المطلوب على المحافظات وقد عانت في اغلب الموازنات السابقة من المحرومية في التخصيصات المالية وقلة الدرجات الوظيفة ما اثر سلبا على الواقع الأمني والخدمي والاقتصادي على حد سواء"

وأشار كسار إلى أن" الحكومة الاتحادية إذا أعطت جزءا قليلا من صلاحياتها إلى مجالس المحافظات بالإضافة إلى توزيع الموازنة على أساس الكثافة السكانية لكانت الطلبات بإقامة الأقاليم قليلة أو شبه معدومة" موضحا أن" العراق عاش منذ الأزل بلد المكونات المتعددة ولا يوجد عراقي واحد يرغب في التقسيم".

يذكر إن المطالبة بتشكيل الأقاليم قد تزايدت في الآونة الأخيرة من قبل بعض المحافظات إذ قرر كل من مجلسي محافظة صلاح الدين و ديالى إعلان محافظتيهما إقليمين، كما إن هناك تلميحات من قبل بعض الساسة المنتمين إلى محافظة نينوى والانبار بإعلان كل من المحافظتين إقليما مستقلا.

الى ذلك، دعا النائب عن ائتلاف دولة القانون عباس البياتي الى تطبيق النظام اللامركزي الإداري قبل تطبيق مبدأ تشكيل الأقاليم والفيدراليات.

وتصاعدت مؤخرا الدعوات من بعض المحافظات الى إعلان الأقاليم فيها بسبب نقص الخدمات التي توفرها الحكومة لها، كما تشكو الحكومات المحلية في تلك المحافظات قلة الصلاحيات الممنوحة لها بشكل يمنعها من تحسين الخدمات لمواطنيها.

وقال البياتي لوكالة الفرات نيوز إن" تشكيل الأقاليم وإقامة الفيدراليات حق كفله الدستور إذ يمكن لأية محافظة او أكثر أن تشكل إقليما لكن هذا الأمر يجب أن تسبقه تهيئة للظروف العامة لتلك المحافظات".

وأضاف إنه" يجب تفعيل النظام اللامركزي الإداري الذي نص عليه الدستور أيضا قبل إعلان الأقاليم حتى يتسنى للمحافظات معرفة قدرتها على ادارة شؤونها بذاتها وكذلك لتهيئة الظروف المناسبة لتشكيل الاقاليم".

ويسمح الدستور العراقي بتشكيل الإقليم ويشترط إما الحصول على موافقة ثلث أعضاء مجلس المحافظة أو برفع طلب من عشر الناخبين في تلك المحافظات إلى مفوضية الانتخابات لتقوم الأخيرة بإجراء استفتاء رسمي بخصوص إعلان الإقليم.

وبموجب قانون الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم المرقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ يتوجب جمع تأييد ٢٪ من أصوات الناخبين إذا لم يوافق مجلس الوزراء على إحالة طلب المحافظة إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات خلال ١٥ يوماً من تاريخ تقديمه.

وأثار قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم جدلاً سياسياً بين الحكومات المحلية والحكومة الاتحادية والتي اتهمت الأخيرة بتقييد صلاحياتها، وعلى اثر ذلك قررت محافظتا صلاح الدين وديالى إلى إعلان ذلك، وألمحت الأنبار الى التحول لإقليم مستقل إداريا واقتصاديا.